جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٣٤٤)

جوانب مشكلة العمالة واعادة توزيع الدخل فى استراتيجية التصنيع وحافز الاسعار

" دراسة فى ضوء خبرة الدول النامية "

دكتور محمد ناظم محمد حنفى
أستاذ مساعد الاقتصاد ـ كلية التجارة
جامعة طنطا

مارس ١٩٨٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

INP Memos

المحتويات

الصفحة

	مقدمة	١
١ـ	علاقة هيكل الناتج الصناعى بالعمالة واعادة توزيع الدخل	٣
١/١	الاستهلاك الخاص وتوزيع الدخل	
١/٢	سياسة احلال الواردات وسياسة ترويج الصادرات	٧
١/٣	الطلب الحكومى	١٤
١/٤	الطلب على سلع الاستثمار	١٥
١/٥	اختيار نوع الانتاج فى فروع الصناعة	١٧
٢ـ	الصناعات الصغيرة	١٨
٣ـ	درجة الانتفاع برأس المال	٢٢
٤ـ	اختيار التكنولوجى وطرق الانتاج فى القطاع الصناعى	٢٣
٤/١	نموذج اختيار طرق الانتاج	٢٣
٤/٢	مشكلة مرونة الاحلال	٢٧
٤/٣	مشكلة قياس درجة الكثافة العمالية	٣٠
٤/٤	مشكلة نقل التكنولوجى	٣٢
٤/٥	اثر عنصر الاجور	٣٥
٥ـ	خاتمة	٣٦

جوانب مشكلة العمالة واعادة توزيع الدخل فى استراتيجية التصنيع و حافز الأسعار

" دراسة فى ضوء خبرة الدول النامية "

مقدمة :

أوضحت كثير من الدراسات الاقتصادية فى مجال العمالة والتصنيع أن التوسع فى الصناعات التحويلية لم يؤد الى تحقيق معدلات مرتفعة لتشغيل الزيادة الطبيعية للقوى العامله أو القضاء على ظاهرة البطالة الكاملة أو البطالة المقنعه فى كثير من الدول النامية.

ان مساهمة القطاع الصناعى فى نمو العمالة خلال حقبتى الستينات والسبعينات فى الدول النامية كانت محدوده برغم أن كثيرا من هذه الدول قد أولت أهمية خاصة للاستثمارات فى القطاع الصناعى بصفة عامة والصناعة التحويلية بصفة خاصة . ولقد تحققت أهداف العماله فى كثير من هذه الدول بزيادة معدلات التوظف فى القطاع الثالث (التجارة والتوزيع والخدمات) سواء كانت الزيادة المحققه فى القطاع الثالث نتيجة أو كأثر مكرر لنمو القطاعات السلعية (الزراعه ، الصناعة والكهرباء والتشييد) أو لنمو تلقائى للقطاع الثالث[1] . فاذا فرض على سبيل المثال أن قطاع الصناعات التحويلية يستوعب ٢٠ ٪ من القوى العامله فسيتطلب الأمر زيادة العمالة فى هذا القطاع بمعدل ١٥ ٪ سنويا حتى يمكن تشغيل الزيادة السنوية للقوى العاملة وذلك بافتراض أن القوى العامله تنمو سنويا بمعدل ٣ ٪[2] .

---

(1) See : Galenson.W: Economic Development And The Sectoral Expansion of Emplayment. Labour force Seminar, iL O & INP. Cairo 1963.

(2) Turnham. David assisted by Ingelies Jaeger: The Employment Problem in Less Developed Countries: Areview of Evidence, OECD; Paris, 1971. See also:Ranis. G: Industrial Sector and Labour Absorption, Economic Development and Cultural change. Aptil 1970 pp. 387-408

لقد تناول بعض الاقتصاديين هذا الموضوع من خلال ثلاثة تساؤلات متشابكة الأول : ما هو الهيكل المناسب للانتاج الصناعى ؟ والثانى : ما هى طرق الانتاج الفنية ؟ الثالث : هل يوجد تناقض بين أهداف العماله وأهداف الانتاج ؟

ومنذ الحرب العالمية الثانية واهتمام الاقتصاديين يتركز على دراسة كيفية زيادة معدل نمو الناتج القومى بصفة عامة ونمو الناتج الصناعى بصفة خاصة • ولقد انتقد كثير من هؤلاء الاقتصاديين وحتى منتصف الستينات الأسلوب التقليدى الكلاسيكى فى تحقيق ذلك الهدف باستخدام هيكل انتاج أو أساليب وطرق فنية للانتاج كثيفة العمالة • ومن ثم اتفق عدد منهم على استخدام أساليب الانتاج كثيفة رأس المال حتى بافتراض عرض غير محدود من القوى العاملة وذلك بهدف زيادة معدل الفائض الاقتصادى وزيادة معدل نمو الدخل القومى ومعدل نمو العمالة فى الأجل الطويل وبالرغم من التضحيات التى يتحملها المجتمع فى الأجل القصير ومن أهمها زيادة معدل البطالة وانخفاض الجزء النسبى للاستهلاك فى الدخل القومى [1] • وجدير بالذكر أن الدراسات التى تشجع استخدام الأساليب الفنية كثيفة رأس المال تفترض أن جانب اعادة توزيع الدخل يهمل أو يؤجل ليعالج فى المستقبل بعد أن يتحقق مستوى مرتفع للدخل القومى • هذه الأولويات فى التنمية قد قوبلت ببعض التحفظات بل وتم تعديلها الى حد ما فى السنوات الأخيرة وذلك نتيجة لما واجه الاقتصاديون من مشاكل تفاقم التباين فى توزيع الدخل القومى فى

---

(١) أنظر د • محمد ناظم محمد حنفى : أبعاد مشكلة اختيار الاسلوب الفنى للانتاج بالقطاع العام فى الدول النامية — معهد التخطيط القومى — مذكرة خارجية رقم ١١١٧ — الجزء الثانى — القاهرة ، ١٩٧٥ ص ١٤ — ١٩ •

See also Sen. A.K: Choice of Technique 3 rd Edition- Oxford, Basial Blackwell, 1968. See also: Stewart .F and Paul.S: Conflicts Between Output and Employment Objectives in Developing Countries, Oxford Economic Papers july 1971 PP.145-168. See also: Thorbecke, E: The Employment Problem:Acritical Evaluation of Four ILO Comprehensive Country Reports International Labour Reveiw May 1973 PP.393-423.

الدول النامية • ولقد أصبح موضوع اعادة توزيع الدخل القومى بأسلوب يحقق العدالة الاجتماعية من الأهداف الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الوقت الحاضر •

وغنى عن البيان أن كثيرا من الكتاب الاقتصاديين قد ركزوا على أهمية زيادة معدل نمو العمالة وتحقيق التوظف الكامل كأحد الأساليب الهامة فى الوصول الى توزيع الدخل الذى يحقق العدالة الاجتماعية وذلك لتجنب المشاكل التى تقترن باستخدام زيادة معدلات الضرائب كأحد الاساليب لاعادة توزيع الدخل القومى •

ولا ريب أنه لا يمكن تحليل العناصر السابقة دون تداخل لمشكلة الأسعار ذلك أن أسعار السوق لا تعكس القيم الحقيقية للسلع والخدمات فى كثير من الدول النامية •

وفى ضوء ما تقدم فان هذه الدراسة تهدف الى تحليل الامكانيات المتاحه لزيادة معدل التشغيل واعادة توزيع الدخل باستخدام استراتيجية مناسبه للتوسع فى الناتج الصناعى ودور الاسعار فى تحقيق ذلك الهدف فى الدول النامية •

١• علاقة هيكل الناتج الصناعى بالعمالة واعادة توزيع الدخل :

يتحدد هيكل الناتج الصناعى بهيكل الطلب الكلى على منتجات هذا القطاع ، أى الطلب على سلع الاستهلاك والطلب على سلع الاستثمار المنتجه فى هذا القطاع • ويتكون الطلب الكلى على منتجات القطاع الصناعى من طلب خاص وطلب عام وطلب خارجى •

وجدير بالذكر أنه يمكن استنباط حجم وهيكل الناتج الصناعى من بعض النماذج الكلية ، ولكن كثير من النماذج الكلية وحتى منتصف السبعينات قد ركزت على النماذج التى تعالج موضوع أسعار الصرف الخارجى ورأس المال وتخصيص الموارد بين القطاعات وأهملت الى حد ما جانب العمالة وتوزيع الدخل • بالاضافة الى أن النماذج التى تعالج

العلاقة بين العمالة وتوزيع الدخل وهيكل الاستهلاك لم يتم اختبارها بدقة ٠

١/١ الاستهلاك الخاص وتوزيع الدخل :

اذا افترضنا جدلا أن كل الأفراد فى مختلف فئات الدخول يستهلكون سلعا بنفس النسب ، أى أن سلة المستهلك موحدة لكل الأفراد وأن كل السلع تنتج بذات الكثافة الرأسمالية فان اعادة توزيع الدخل لن تؤدى الى تغيير النمط الكلى لاستخدام الموارد ٠ ولكن اذا استبعدنا الافتراض السابق وانتقلنا الى الحالة الواقعية وهى أن الأفراد من ذوى فئات الدخل المرتفع يستهلكون سلعا تختلف عن السلع التى يستهلكها الأفراد من فئات الدخل المنخفض وأن السلع المختلفة تنتج بدرجات متفاوته من الكثافة الرأسمالية فان اعادة توزيع الدخل فى صالح أصحاب الدخول المنخفضة التى تتميز بسلة مستهلك ذات تنوع سلعى كثيف العماله ستؤدى الى زيادة الطلب على عنصر العمل وزيادة معدل نمو العمالة مع أى حجم من الموارد الانتاجية وبافتراض أن عنصر العمل يتميز بمرونة عرض موجبه وان معدل الادخار لن يتأثر بدرجة كبيرة وذلك باستخدام بعض الادوات الاقتصادية المناسبة ٠

وتبدأ النماذج التى تعالج مشكلة أثر اعادة توزيع الدخل القومى على الاستهلاك والعمالة الكلية بافتراض نمط معين مستهدف لتوزيع الدخل يأخذ فى الاعتبار أهداف رفع مستوى المعيشة للطبقات ذات الدخل المنخفض حسب معايير اجتماعية معينه ٠ ويتم حساب أثر اعادة توزيع الدخل على الادخار والاستثمار الكلى من دوال الاستهلاك الكلية لكل فئة من الفئات ، وذلك بعد اضافة التدفقات الرأسمالية من الخارج ٠ ويقسم الاستهلاك الكلى لكل فئة الى عناصره مستخدمين فى ذلك أى نوع مناسب من دوال الطلب ثم تستخدم البيانات الجديدة لمستويات الاستهلاك من كل سلعة فى اعداد جداول

المدخلات والمخرجات حتى يمكن تحديد التغيرات المباشرة وغير المباشرة على الانتاج الواردات ، العمالة . وأخيرا تؤخذ هذه التغيرات في الاعتبار عند استكمال النماذج الكلية للاقتصاد القومي .

وتأسيسا على ما سبق يمكن مقارنة البيانات والتغيرات المحسوبة لكل من الاستهلاك الادخار والاستثمار ، الانتاج ، الواردات والعماله بالاسقاطات المستهدفة لهذه العناصر بافتراض عدم اعادة توزيع الدخل . ومن ثم يمكن تقدير الاحتياجات من الادخار المحلي والتدفقات من رأس المال الخارجي اللازمة لتحقيق حجم وهيكل انتاج مستهدف بعد عملية اعادة توزيع الدخل القومي .

ولكن يعيب هذه النماذج والدراسات بصفة عامة انها تعطي أهمية محدودة للأسلوب الذي يستخدم لتحقيق أهداف اعادة توزيع الدخل بمعنى أنه هل يتم اعادة توزيع الدخل باتباع أساليب السياسة المالية والضريبية ؟ أو بزيادة معدل التوظف ؟ أو يتم تحقيق ذلك بطرق أخرى ؟ . كما يجب الاخذ في الاعتبار أن بيانات الاستهلاك الكلي والادخار الاجمالي يعيبها عدم الدقة وكذلك فان أنماط الطلب القطاعي والمرونات وتوزيع الدخل والتدفقات الرأسمالية الخارجية تتميز بقصور واضح في كثير من الدول النامية .

وجدير بالذكر أن استخدام معاملات فنية ثابتة في اعداد جداول المدخلات والمخرجات يفترض ثبات قصر طرق الانتاج والتقدم الفني وهذا يعتبر افتراض غير واقعي

---

1. See : Blitzer.R: Aperspective Planning Model For Turkey 1969-1984, mimes, IBRD.IRC 1972 PP. 72-81 . See also: Keesing,Donald.B and Alan.S: "Manpower projection " in M. Goreux and A. Manne,eds,Multi level Planning: Case Studies in Maxico, Amesterdam, North-Holland, 1973.PP. 185-223

طالما أخذنا الأجل الطويل فى الحسبان وخاصة فى الدول التى تستهدف تغيير جذرى فى هيكل الانتاج الصناعى ومكونات الانتاج داخل كل صناعة •

ولا ريب أن بيانات جداول المدخلات والمخرجات هذه تستمد من المنشآت الصناعية ذات أحجام كبيرة نسبيا فى حين أن جزءا كبيرا من الانتاج الصناعى فى الدول الناميـــة يتحقق فى المنشآت الصغيرة والتى تستخدم مستويات متفاوته من أساليب الانتاج كثيـــف العمالة[1] • وطالما أن هذه النماذج تتميز بالطابع الاستاتيكى فانها لن توضح آثـــار عملية اعادة توزيع الدخل على كل من العمالة والاستهلاك ، الاستثمار واستخدام المـــوارد الأمر الذى يتطلب استخدام نماذج ديناميكية لمعالجة هذا الموضوع •

بالاضافة الى ما سبق تظهر مشكلة عند تحليل البيانات وهى مشكلة التجميع • فقـد يفترض تجانس بعض السلع رغم انها تنتج بأساليب تتباين فيها درجة الكثافة الرأسماليـة لذلك فان الامر يحتاج الى بيانات تفصيلية من ميزانيات الأسره حتى يمكن ايضاح أثـــر اعادة توزيع الدخل على عنصر العمالة •

ولقد وجد فى أغلب الدراسات التى تمت فى هذا المجال أن سلة المستهلـــك لفئات الدخل المنخفض تتميز بتنوع سلعى كثيف العمالة فى حين أن سلة المستهلـــك لفئات الدخل المرتفع تتميز بتنوع سلعى أكبر كثافة رأسمالية •

ولقد أوضحت بعض الدراسات التى أجريت فى الباكستان أن المستهلك فى المناطق الريفية يستهلك سلعا تتميز بكثافة عمالية مرتفعة عن المستهلك فى الحضر وأنه فى كل فئـة

1. See : Thorbecke E.OP.Cit., PP.393-423.See also United Nations: Asystem of National Accounts ST/STAT/SER.F/2/Reu.3,New york 1968.See also : Taylor,L:Multisectoral Models in Development Planning : A Survey, Mimeo,,IBRD,DRC,1973.

من فئات الدخل يستهلك ذوو الدخل الأدنى سلعا كثيفة العماله عن ذوى الدخل الأعلى • ولكن الأمر يختلف وقد تتغير النتائج السابقة اذا أستخدم عنصر العمل لانتاج بعض السلع الرأسمالية أو لبناء المساكن للطبقات المقتدرة هذا يعنى أن زيادة الميل الى الاستهلاك من عنصر الاسكان وبعض الخدمات مع زيادة القدره المالية للطبقات ذات الدخل المرتفع يؤدى الى زيادة معدل العمالة • أما اذا أخذ الأجل الطويل فى الحسبان فان اعادة توزيع الدخل فى صالح الطبقات ذات الدخل المنخفض يؤدى بصفة عامة الى زيادة العمالة الكلية • ولقد أوضحت الدراسات التى تمت فى كولومبيا أيضا هذه النتائج (١) .

وجدير بالذكر أنه بالرغم من أن اعادة توزيع الدخل فى صالح الطبقات الفقيره يؤدى الى زيادة الطلب على بعض السلع كثيفة العمالة الا أنه يؤدى فى ذات الوقت الى خفض الطلب على الخدمات كثيفة العمالة ولهذا قد يتحقق بعض التوازن بين الآثار الايجابية والآثار السلبيه على معدل التشغيل •

٢/١ سياسة احلال الواردات وسياسة ترويج الصادرات :

ان ادخال عنصر التجارة الخارجية يؤدى الى اتساع نطاق البدائل المتاحه لعملية التنمية • وينبغى الاشارة الى أن نظرية نسب عوامل الانتاج لكل من Heckscher-Ohlin-Samuelson وأثرها على تحديد تدفق التجارة الخارجية تقرر أنه يجب على الدولة استخدام عناصر الانتاج الوفيره بكثافة وأن تحدد هيكل الانتاج

1. See: Soligo,R: Factor Intensity of Consumption, Patterns of Income Distridution and Employment Growtr in West Pakistan,Mimeo, RiePDS, 1972 See also: Jimenez,GG: The Capital,Labour and Import Content of Urban Consuption Patterns In Colombia,"Houston,Texas,Rice University 1972

وهيكل الصادرات وطرق الانتاج آخذه فى الاعتبار هذا العامل [١] .

فاذا افترضنا جدلا صحة هذه النظرية فان الدول التى تتميز بوفرة عنصر العمل وقصور فى عناصر الانتاج الاخرى تستطيع والحالة هذه زيادة حجم العمالة الكلى فى الاجل القصير والمتوسط باتباع سياسة تعتمد على تصدير السلع التى تستخدم بكثافة عناصر الانتاج الوفيره المتاحة فى الدولة وتجنب سياسة احلال الواردات [٢] . ولكن قبل أن نتقبل نتائج هذه النظرية يجب القاء الضوء على الفروض الاساسية التى تعتمد عليها فى التحليل . الفرض الاول انه يوجد عاملان من عوامل الانتاج وكل عامل منهما يتميز بالتجانس ، والفرض الثانى أن أسعار عوامل الانتاج تعكس التكلفة الاجتماعية الحقيقية ، والافتراض الثالث أن عنصر التطور التكنولوجى والآثار المترتبة على اختلاف معدلات الطلب والتدخل الحكومى لايؤديان الى زوال الميزه النسبية [٣] .

ان ادخال عناصر انتاج أخرى فى التحليل يستلزم عمل تعديلات فى هذه النظرية ذلك أنه قد لا يتحقق ميزه نسبية فى كل الصناعات كثيفة العمالة فى الدول التى تتميز بوفرة فى عنصر العمل . فاذا تميزت دولة بقصور فى عرض رأس المال وفى القوى العامله الماهره فستقتصر الميزه النسبيه على الصناعات التى تستخدم مدخلات أقل من العوامل ذات العرض المحدود اى من عنصرى رأس المال والعماله الماهرة . وتأسيسا على ما سبق فان ادخال تعديلات على النظرية السابقة باضافة افتراض وجود أكثر من عنصرين

9(1) See: Bhagwati,J"The Pure Theory of International Trade:Asurvey, Economic Journal, march 1964 PP. 1-84

(2) See : Stolper,W& Samuelson,P:Protection and Real Wages "Review of Economic Studies" November 1941 PP. 58-73.

(3) See Leontief,W:"Domestic Production and Foreigu Trade,The Auerican Capital Position Reexamiened "Economic Internationale" 1954 PP. 9-38

من عناصر الانتاج تعتبر ذات أهمية كبيرة فى التحليل [١] . كما يوجد مشكلة أخرى وهى انه قد يتم انتاج هذه السلع التى تتميز بكثافة عمالية كبيرة فى دول أخرى بأساليب فنية متقدمه تتميز بتكلفة أقل ومن ثم لا يمكن أن يتحقق وضع تنافسى سليم فى السوق العالمية، ولكن بعض الابحاث التطبيقية فى هذا المجال أيدت النظرية حيث أثبتت أن هذا العامل أو هذا التناقض لا ينتشر فى كثير من الصناعات التحويلية [٢] .

أما بالنسبة للفرض الثانى فيمكن القول أن الاسعار لا تعكس قيمة الندرة الحقيقية فى كثير من الدول النامية حيث أن أجور العمال فى كثير من الصناعات التحويلية فى هذه الدول أكبر من التكلفه الحديه الاجتماعية لعنصر العمل فى حين أن تكلفة رأس المال أقل من التكلفة الحقيقية بسبب القوانين الحكومية والاعانات وخفض سعر الفائدة على القروض . وبسبب هذين العنصرين لا تعبر الربحية التجارية الخاصة عن الربحية الاجتماعية .

وهذا يؤدى أيضا فى بعض الاحوال الى زيادة متوسط الكثافة الرأسمالية للصادرات . ولقد تحققت النتيجة السابقة فى بعض الدراسات فى كولومبيا [٣] وكوريا [٤] والمكسيك [٥] وبورتوريكو [٦] . وجدير بالذكر أن هذا العامل أدى ايضا الى زيادة الكثافة الرأسمالية فى القطاع الصناعى بصفة عامة فى مصر [٧] .

---

(1) See: Bhagwati, J: OP.cit., PP 611-622.

(2) See: Lary,H: Import of Manufacture From Less Developed Coumtries, New York, 1968 PP.1-120

(3) See: Alejands , D&Carlos,F: Turning From Import Substitution to Export Promation in Colombia , MiMeo, Yale EGC: 1973

(4) See: Ranis,G:The Role of Industrial Sector In Korea's Transition to Economic Maturity.Selected Paper of Karea's Third Five Year Development PLan 72-76,Seul 1971.

(5) See : Sheahan, J: Import Suastitution & Economic Policy:ASecond Review,"Williams CDS RMSO, 1972.

(6) See : Weiss koff R. & Levy . Rand Others:Amulti Sector Simulation Model of Employment,Growth - and Income Distribution in Puertorico Mimeo ,Yale EGC 1973

(٧) أنظر :د . محمد ناظم محمد حنفى : الصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية — جزت من بحث الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى — الجزء الاول ، معهد التخطيط القومى — ابريل ١٩٨٢ ص ٤٩ .

ان سعر السوق يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات اذا طبق قانون العرض والطلب بحرية كاملة وفى حالة سريان شروط المنافسة الكاملة ، واذا تحقق التشغيل الكامل لعناصر الانتاج واذا تميزت هذه العناصر بالسيولة الكامله . هذه الشروط لا يمكن أن تتحقق فى الواقع العملى ان استخدام أسعار السوق فى هذه الحالة يؤدى الى مساوىء فى تخصيص الموارد لانه يؤدى الى ضغوط شديده على الموارد التى تتميز بأسعار سوق منخفضة عن السعر الحقيقى بينما ستبقى العناصر ذات أسعار السوق المرتفعة عن السعر الحقيقى دون تشغيل ، ومن ثم سينخفض العائد المحقق عن العائد الأقصى الذى يمكن الحصول عليه من الموارد المتاحة لذا يجب أن يستخدم ما يسمى فى الأدب الاقتصادى بأسعار الظل بدلا من استخدام أسعار السوق وذلك لتفادى هذا القصور (١) .

ومما لاشك فيه أن التجارة الخارجية فى منتجات الصناعة التحويلية تتأثر الى حد كبير بالمستوى التكنولوجى بجانب تأثرها أيضا بالقرارات الحكومية الخاصة بالتعريفة الجمركية ونظام الحصص ونظام العقود الشنائية وغيرها من الاساليب التى قد تلجأ اليها الدول لحماية صناعتها الناشئة تجاه المنافسه الخارجية حتى فى الصناعات التى تتصف بكثافة عمالية كبيرة .

وجدير بالذكر أن بعض الدول تتبع سياسة تعدد أسعار الصرف لأغراض تشجيع التصنيع وزيادة العماله . ولقد اتبعت فنزويلا هذه السياسة خاصة أنها تعتمد على موارد غير متجدده وهى البترول ولقد استخدمت مصر أيضا هذا الاسلوب . وباستخدام أى من السياسات السابقة التى تعتمد عليها الدولة فى توجيه التنمية وتشجيع التصنيع والعمالة تؤدى الى اعاقة سريان نظرية نسب عوامل الانتاج فى التجارة الخارجية .

---

(١) أنظر د . محمد ناظم محمد حنفى : معيار الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات ومشكلة الاسعار — مقالة تحت النشر فى مجلة التكاليف ١٩٨٢ ص ١٥ .

وبالرغم من المشاكل التى تواجه تطبيق هذه النظرية لعدم الصلاحية العملية لفروضها الا أن كثيرا من التجارب الاقتصادية فى كثير من الدول النامية قد اتفقت مع النتائج الاساسية لهذه النظرية ، بمعنى أن بعض الدول النامية قد ساهمت فى دفع عجلة التنمية وزيادة معدلات العماله باتباع سياسة تصنيعيه تعتمد على ترويج صادرات السلع التى تتميز بمدخلات عمل أكبر بالمقارنة بالدول التى انتهجت سياسة احلال الواردات .

وجدير بالذكر ان أقل من نصف واردات الدول المتقدمة من سلع الصناعات التحويلية التى تتميز بمدخلات عمل كبيره كان مصدرها الدول النامية وذلك فى عام ١٩٦٥ الا أن معدل نمو هذه الواردات فى الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٥ قدر بحوالى ١٣٪ أو بمعنى آخر ثلاثة أضعاف معدل نمو الصادرات الكليه من الدول النامية الى الدول المتقدمة[1] .

وفى بعض الدول النامية التى تميزت سياستها الاقتصادية بالتوسع فى سياسة ترويج صادرات سلع الصناعات التحويلية تزايد معدل نمو العماله الصناعية بمعدلات ملحوظة . وعلى سبيل المثال نجد أنه فى كوريا الجنوبية وتيوان ازدادت العمالة الصناعية بمعدل ٣٥ ٪ سنويا فى حين كان معدل نمو العماله الصناعية ١٣ ٪ سنويا خلال الستينات[1] . وتوجد دول أخرى تتميز بهذه الظاهرة أيضا مثل هونج كونج وسنغافوره وهذه الدول تفتقر الى المواد الخام وعناصر الانتاج الاساسية فيما عدا عنصر العمل . ومن ثم لم تستطع هذه الدول الاعتماد على سياسة الاكتفاء الذاتى باتباع سياسة احلال الواردات ولكن انتهجت أسلوبا يعتمد على ترويج صادرات سلع الصناعات التحويلية ، واستطاعت بذلك دفع عجلة التنمية وزيادة معدلات العماله .

---

(1) See: Lary, H OP, Cit., P.12

(2) See: Watanabe,S:Export and Employment The Case of The Republic of Korea " International Labour Review, December PP.495-526

ويرى بعض الاقتصاديين أن السياسة الصناعية فى كوريا الجنوبية قد ولدت عمالـــه بزيادة الاعتماد على الصناعات التصديرية فى خلال السبعينات أكثر مما قد كان يمكـــن أن يتحقق باتباع سياسة احلال الواردات [١] . ولقد أوضحت بعض الدراســـــات أن الصادرات من سلع الصناعات التحويلية تتميز بوجود خلفيه تشابكية فى الاقتصاد القومـــى أكبر من صناعات احلال الواردات . ومن ثم يمكن القول أن العماله المباشرة وغير المباشـرة الناتجه من نمو صادرات الصناعة التحويلية تنمو بمعدل أكبر من العماله المباشرة فقـــط المشتغلة فى الصناعات التصديرية [٢] .

وباستخدام أسلوب المدخلات والمخرجات وجد أن الصادرات التصديرية فـــى المكسيك فى خلال حقبة الستينات قد استخدمت مدخلات عمل فى كل وحده منتجـــة بمعدل أكبر بنسبة تتراوح من ١٦ % الى ٢٠ % وذلك بالمقارنة بصناعة احلال الواردات [٣] . وفى دراسة أخرى فى كولومبيا وجد أن استثمار ١٠٠ مليون جنيه فى صناعات احـــلال الواردات البتروكيماوية فى حقبة السبعينات تستوعب عدد يتراوح بين ٢٥٠٠ الـــى ٣٥٠٠ عامل فقط فى حين أنه اذا أستخدم هذا القدر من الاستثمارات فى الصناعات التصديريـــة كثيفة العمالة كالملابس ، المنسوجات ، الصناعات الزجاجية ، الأثاث وبعض الصناعـــات المعدنية فسوف يؤدى هذا الى تشغيل ٥٠ ألف عامل [٤] . هذا بالاضافة الى تحقيـــق بعض الاهداف الاخرى كزيادة حصيلة العملات الحره وزيادة معدل الادخار وخفـــض

---

(1) See: Kim ,Y & Jene,K:Astudy on the level, Trend and Structure of Capital Utilization In Manufacturing In Korea, 1962-1970, Mimeo Dekarld, II .1 Northern Illinois Univensity,1973.

(2) See: Watonabe,s Op.cit., pp.492-526

(3) See: Sheahan,J:"Trade and Employment: Industrial Exports Compared to Import Sudstitution in Maxico "Willians CDE,RM43,1971 PP.45-82.

(4) See:Morawetz,D:"Output Composition,Technology,and Employment:Petrochemicals in Colombia", Mars., Harvard University,Center For International Affair, 1974 PP. 53-78.

معامل رأس المال ومن ثم زيادة معدل الكفاءة الاستثمارية • ولكن يجب الاخذ فى الحسبان أن المتوسط العام لمستويات مهارة العمال فى الصناعات التصديرية أعلى منها فى صناعة احلال الواردات[1] .

وبصفة عامة يمكن القول أن سياسة ترويج صادرات الصناعة التحويلية تنتشر فى الدول ذات الحجم الصغير والمتوسط والتى تواجه بطلب مرن على سلع التصدير ، أما الدول ذات الحجم الكبير فيمكن أن تعتمد على سياسة احلال الواردات لمواجهة الطلب المحلى ولكن مع تضحية بانخفاض معدل العمالة خاصة فى الاجل القصير والمتوسط • ولكن اثبتت التجربة الصينية عكس ذلك ، فبرغم من اعتماد الصين على سياسة احلال الواردات فيما يختص بخمسة صناعات أساسية : الحديد والصلب ، الاسمنت ، الكيماويات والاسمدة ، الطاقة (الفحم والكهرباء) وصناعة الآلات الا أنها قد حققت فى ذات الوقت معدلات عاليه مرتفعه[2] وجدير بالذكر أنه باستقراء التجربة الصينية فى مجال الصناعة نجد أنها قد حققت معدلات مرتفعة لاستغلال الطاقة الانتاجية كما أنها استخدمت التكنولوجى المنخفض والتكنولوجى المتقدم جنبا الى جنب فى الصناعة الواحدة ، بالاضافة الى زيادة استخدام عنصر العمل فى بعض مراحل الصناعات التى تتميز بكثافة رأسمالية مرتفعة ومن ثم أمكن لها أن تحقق معدلات مرتفعة من العمالة الصناعية •

ولا ريب أن استخدام اعانة التصدير قد تؤدى الى تصحيح التميز الذى صاحب التوسع فى سياسة احلال الواردات ولكننا نرى انه طالما لم يتم تصحيح الاسعار بحيث تعكس التكلفة الاجتماعية الحقيقية لعناصر الانتاج فان الامر سوف يقتصر فقط على زيادة الصادرات ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة • بالاضافة الى ان تشجيع الصناعات

---

(1) See: Kim ,Y and Jene,K OP. Cit.,PP.144-192

(2) See: Sigurdson,J:Rural Industry. Atraveller's view "The china Quarterly,50,April-June PP.315-332.

التحويلية وزيادة معدل نمو العمالة فى هذا القطاع دون تصحيح السياسة السعرية سيؤدى حتما الى مشاكل معقده من أهمها انخفاض معدل الربحية الاجتماعية وانخفاض معدل التشغيل ومن ثم عدم تحقيق أهداف سياسة اعادة توزيع الدخل •

٣/١ الطلب الحكومى :

يختلف أهمية عنصر الطلب الحكومى باختلاف الانماط الاقتصادية ومستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية • ويتزايد أهمية وتأثير الطلب الحكومى فى الدول ذات التخطيط المركزى حيث يتعاظم دور القطاع العام •

واذا استبعدنا طلب القطاع العام فى القطاعات السلعية نجد أن معظم الدراسات التى تعالج أثر الطلب الحكومى على العماله وتوزيع الدخل تتركز على موضوع الانفاق على المنافع العامة والتوسع فى الخدمات والتى تعتبر فى الواقع عنصرا هاما فى هذا المجال • ولكن يجب أن يكون التوسع فى القطاعات الخدمية كما ذكرنا من قبل نتيجة أو ملازما للتوسع فى القطاعات الانتاجية سواء فى القطاع الخاص أو القطاع العام والا أدى هذا الى نتائج سلبية على العمالة واعادة توزيع الدخل فى الاجل الطويل • ولاشك أن التوسع فى قطاع الخدمات الحكومية أدى الى زيادة معدلات العمالة فى مراحل التنمية المختلفة فى جمهورية مصر العربية ومنذ بدء الخطة الخمسية الاولى ٥٩/٦٠ — ٦٤/٦٥ [1] • وفى أحد الدراسات القليلة التى عالجت هذا الموضوع وجد أن السياسة الحكومية فيما يختص بالتوسع فى العمالة الحكومية فى قطاع الخدمات الحضرى فى البرازيل فى خلال الخمسينات أدى الى زيادة العمالة فى القطاع الحضرى بمعدل بسيط (٤٫٨٪ بدلا من ٤٫٧٪)

---

(١) أنظر : د • محمد عبد الفتاح منجى ، د • محمد ناظم محمد حنفى : جوانب مشكلة العمالة على المستوى القومى — وزارة القوى العاملة — القاهرة ١٩٧٤ •

والعمالة الكلية (٤ ٪ بدلا من ٨ر٣٪) فى حين أدى هذا الى خفض معدل نمـــو العمالة فى الصناعات التحويلية (٢ر٢ ٪ بدلا من ٥ر٣٪) [١] . ويمكن التأثير علـــى مستوى العماله فى الاقتصاد القومى مباشرة وذلك بتوجيه الطلب على السلع التى تنتج بطرق انتاج كثيفة العماله وزيادة المشتريات الحكومية من هذه السلع ثم اعادة توزيعها على أفراد الشعب حسب سياسة سعرية تناسب محدودى الدخل الأمر الذى يؤدى الى زيـــادة معدلات العمالة ويساهم أيضا فى اعادة توزيع الدخل [٢] .

٤/١ الطلب على سلع الاستثمار :

تتأثر أهمية صناعات سلع الاستثمار (السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية) فى هيكل الصناعات التحويلية بهيكل الموارد المتاحة ومستوى وهيكل التنمية الاجتماعية والاقتصاديـــة ودرجة التشابك القطاعى فى الدولة ، كما أنها تتأثر بموضوع تقسيم العمل الدولى وظروف التجارة الخارجية .

وتتميز كثير من الدول النامية بهيكل صناعى يعتمد على سلع الاستهلاك ويمثـــل النصيب النسبى لسلع الاستثمار جزء بسيط من حجم الانتاج الكلى فى الصناعات التحويلية . كما أن الجزء الأكبر من سلع الصناعات الوسيطة يخصص لصناعات سلع الاستهلاك [٣] .

---

(1) See: Mortey, S and Williemson,J"The Impact of Demand On Labour Absorption and The Distribution of Earnings:The Case of Brasil, Rice PDS,1973P.39

(2) See: Bailey,C & Norman,D&France,S"Summory of the Ford Foundation Seminar On Technology and Employment in Developing Countries,mimes,Delhi 1973

(٣) انظر د . محمد ناظم محمد حنفى : الصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية ـ مرجـــع سابق ص ١٥ ـ ٦١ .

وجدير بالذكر أن مجموعة سلع الاستثمار تتصف بكثافة رأسمالية أكبر من مجموعة سلع الاستهلاك (١) • فتتصف صناعات مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة الكيماويات وصناعة تكرير البترول وصناعات بعض الالات وغيرها من مجموعة سلع الاستثمار بكثافة رأسمالية كبيرة نسبيا • وبالرغم من ذلك توجد بعض الصناعات الاستهلاكية مثل صناعة المشروبات والمياه الغازية ، صناعة السجائر ، صناعة المعلبات التى تتميز بكثافة رأسمالية مرتفعة نسبيا ، وتتميز الصناعات الاستهلاكية التى أشرنا اليها بكثافة رأسمالية أكبر من بعض مراحل صناعات العدد والآلات الرأسمالية •كما يوجد بعض الصناعات الوسيطة التى تتميز بكثافة رأسمالية مرتفعة يتبعها مراحل تجميع سلع استهلاكية معمره (المنتج النهائى) التى تتم بكثافة عماليه كبيرة • وتتميز بعض الصناعات الالكترونية بهذه الظاهره مثل صناعات تجميع الراديو ، التليفزيون وآلات التصوير •

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أنه يوجد مجال أيضا لزيادة العماله وذلك بالتوسع فى بعض الصناعات الاستثمارية وذلك بافتراض وجود عوامل الانتاج المناسبة والتكنولوجى المطلوب ومعدل الطلب اللازم لاستغلال الطاقة الانتاجية فى هذه الصناعة ويحقق الشروط الفنية المطلوبة • ولا ريب أن التوسع فى الصناعات الاستثمارية بأسلوب رشيد يناسب الظروف الاقتصادية المختلفة سواء فى الأجل القصير أو فى الاجل الطويل يؤدى الى زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة معدل العماله فى الاجل الطويل •

وفى كثير من النماذج الاقتصادية تم ادخال مصفوفات سلع الاستثمار الى جداول المدخلات والمخرجات حتى يتسنى استنباط تقديرات أكثر دقة للآثار المباشرة وغيرالمباشرة للانماط المختلفة للطلب النهائى (٢) • ولكن لا يوجد دراسات موسعه فى مجال أثر تغير

---

(١) أنظر د • محمد ناظم محمد حنفى : المرجع السابق ص ٤٩ •

(2) See: Morleyand Williamson OP, Cit. P. 49.

هيكل الانتاج فى صناعات الاستثمار على عنصر العمالة طالما أن هذه الدول لم تصل الى مستوى مناسب من تطوير الطاقة الانتاجية لسلع الاستثمار •

٥/١ اختيار نوع الانتاج فى فروع الصناعة :

بالاضافة الى امكانية تشجيع التوسع فى الصناعات كثيفة العمالة بمعدل أكبر من الصناعات كثيفة رأس المال يمكن أيضا اختيار هيكل سلعى داخل الصناعة الواحدة تستخدم وحدات عمل أكبر فى كل وحدة منتجه (مثل انتاج المنسوجات القطنية بدلا من انتاج النايلون) • ويعتمد الاقتصاديون فى دراستهم لهيكل الانتاج داخل الصناعة الواحدة على النظرية الجزئية للمستهلك والدراسات المستحدثه فى هذا المجال (١) •

ويمكن اختيار السلع التى تناسب احتياجات المستهلك من فئات الدخل المحدود وكذلك السلع التى تناسب عناصر الانتاج المتوفره • ويوجد عدد كبير من سلع الاستهلاك وكذلك أعمال قطاع التشييد والخدمات التى يمكن انتاجها أو أداؤها بعدد من طرق الانتاج ذات درجات مختلفه من الكثافة الرأسمالية • ومن ثم يمكن اختيار طرق الانتاج التى تستخدم عنصر العمل بمعدلات اكبر • ولقد عضد عدد كبير من الاقتصاديين استراتيجية التصنيع التى تعتمد على انتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع Mass Consumption goods (٢) •

---

(1) See : Lancaster, K: "New Approach to Consumer Theory" "Journal of Political Economy" April 1966, PP. 132-157. See also: Stewart, F: Choiceof Technique in Developing Countries "Journal of Development Studies". October 1972, PP. 99-121.

(2). See: Currie, L: The Exchange Constraint on Development - a Partial solution to the problem "Economic Journal " December, 1971 PP.886-903

وعلى سبيل المثال يمكن أن تعطى أولوية لانشاء صناعات تجميع الدرجات وسيارات الأتوبيس وسيارات النقل أكثر من تشجيع انشاء صناعات تجميع السيارات الخاصة ٠

ولا ريب أنه يوجد بعض السلع التى تحقق معدلات اشباع مرتفع ولكن باستخدام عناصر الانتاج النادره بمعدلات أكبر وأخرى قد تحقق معدلات اشباع أقل ولكن باستخدام أكبر لعناصر الانتاج المتاحه وبتكلفة أقل وتحقق تشابكا خلفيا أكبر فى القطاعات والفروع المختلفة للاقتصاد القومى ٠ ومن ثم يجب اختيار البديل الثانى فى ظروف كثير من الدول النامية ٠ ولقد أثبتت الدراسات التى أجريت عن بورتوريكو وفينزويلا أنه مع ثبات حجم الانتاج الصناعى وهيكل الناتج الصناعى فان التحول الى انتاج السلع الصناعية التى تستخدم معدلات اكبر من عنصر العمل فى كل وحده منتجه يؤدى الى زيادة ملحوظه فى معدل العماله الكلى (١) ٠

ولا شك أن الامر يحتاج الى كثير من الدراسات التطبيقية لايضاح أفضلية الاساليب كثيفة العمالة مع تغيير نوع المنتجات وذلك من الوجهه الاقتصادية وكذلك ايجاد العلاقة بين تغيير نوع المنتجات وطلب المستهلك ٠

٢٠ الصناعات الصغيرة :

جدير بالذكر أنه يوجد عدد من التعريفات التى تحدد الصناعات الصغيرة ولكن يمكن القول أن الصناعات الصغيره تشمل عادة على المصانع ووحدات الانتاج التى يعمل بها أقل من ٥٠ فرد وتندرج أجزاء كبيرة منها ضمن القطاع الصناعى غير المنظم ٠ وتتراوح هذه الصناعات من الصناعات الحرفيه التى تستخدم القوى العامله من أفراد الاسرة مثل محلات التفصيل ومصانع الاحذية التى تستخدم الاسلوب اليدوى الى بعض المصانع التى

(1) See: Weisskoff, R and Others: "A Multi- Sector Semulation Model of Employment, Growth and Income Distribution in PuertoRico. Mimeo Yale EGC. 1973. PP. 72-144.

تنتج سلعا معقده • وقد يكون الانتاج على أساس عقود مع مؤسسات كبرى ، كما قد تشارك هذه الصناعات في انتاج أجزاء فنية لبعض الصناعات مثل صناعة السيارات •

ان طبيعة العمليات الصناعية ونوع المنتجات وأبعاد التوطن الصناعي وقوى السوق تساعد في تحديد نوع الصناعة التي تندرج فيها هذه الصناعات الصغيره •

ويتأثر التوسع في الصناعات الصغيره بالعوامل التاليه :

- امكانية فصل عمليات الصناعة التحويلية •
- امكانية انتاج قطعا نمطيه متخصصه تدخل ضمن تركيب المنتج النهائي •
- وجود تشتت في الموارد الطبيعية على مساحة الدولة •
- ارتفاع تكلفه النقل بالنسبة للمواد الخام أو السلع المصنعه •
- وجود تنوع كبير في السلع المصنعه (كالملابس) •
- حينما يكون الاقتراب من المستهلك أمرا لازما (كاصلاح وصيانة السيارات) •

وتستوعب الصناعات الصغيره أكثر من نصف القوى العامله المشتغله في القطـــاع الصناعي في كثير من الدول النامية • وبالرغم من ذلك فانه يوجد قصور في معرفة هيكلهـا وخصائصها بدقة في كثير من هذه الدول [1] •

ان اغلب الدراسات في مجال الصناعات الصغيرة قد أثبتت أن وحدات الصناعات الصغيرة تستخدم وحدات أقل من رأس المال في كل وحده منتجه وبالتالي تتمـــيز بانخفاض معامل رأس المال [2] ، وذلك بالرغم من وجود بعض الدراسات التي تثبـــت

(1) See: United Nations, Industrial Development Organization UNIDO, Small-Scale Industries in Arab Countries ;of the Middlle- East, New York, United Nations, 1970.

(2) See: Marsden, K: "Towards A Synthesis of Ecomomic Growth and Social Justice, "International Labour Review" November, 1969 PP. 389-418.

عكس هذه النتيجة فى بعض أنواع الصناعات الصغيره • وكذلك فان أغلب هذه الصناعات تستخدم معدلات كثافة رأسمالية أقل من الصناعات ذات الحجم الكبير (١) •

لذلك يؤيد بعض الاقتصاديين الاعتماد على سياسة التوسع فى الصناعات الصغيرة واعطائها أهمية نسبية أكبر على الاقل فى الأجل المتوسط بهدف زيادة العمالة وتحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ذلك أنه اذا افترضنا وجود قدر معين من مخصصات الاستثمار فان تخصيصها على عدد أكبر من الصناعات الصغيرة يؤدى الى زيادة العماله والنمو عما اذا تم تخصيصها على صناعات أقل عددا وأكبر حجما •

ولكننا نرى أنه من الصعوبة الجزم بصحة هذا الافتراض لان الصناعات الصغيرة قد تنتج سلعا ذات نوعية أقل يتركز الطلب عليها من أصحاب الدخل المحدود فى السوق المحلى • ومن ثم يجب أن يسبق انشاؤها سياسة معينة لاعادة توزيع الدخل وذلك بفترة كافية حتى يمكن أن يتناسب الطلب مع حجم الانتاج المحقق من هذه الصناعات • وبالاضافة الى ذلك نجد أن افتراض زيادة حجم العمالة فى الصناعات الصغيرة عن الوحدات الصناعية الكبيرة وبافتراض ثبات قيمة الاستثمار ينحصر فقط فى الآثار المباشرة على العماله دون الاخذ فى الاعتبار الآثار غير المباشرة على هذا المتغير ، بمعنى أن هذا الافتراض يهمل أثر انشاء الصناعات ذات الحجم الكبير على القطاع الثالث (الخدمات والتجارة والتوزيع) حيث أثبتت بعض الدراسات أن مكرر العمالة أكبر من الصناعات ذات الحجم الكبير عنها فى الصناعات ذات الحجم الصغير (٢) • ومما لاشك فيه أن حجم الصناعات التحويلية يتوقف على كثير من العوامل مثل استراتيجية التنمية والتصنيع ، حجم الطلب ، نوع الصناعة والمنتج وغير ذلك من العوامل •

---

(1) See : Ranis,G : Industrial Efficiency And Economic Growth : A Case Study of Karachi, Karachi, Interservices Press, 1961 .

(2) See : Marsden, K : The Roleof Small Enterprises in the Industrialization of Developing Countries, " Mimeo, Geneva ILO , 1960 .

ولا ريب أن المشروعات ذات الحجم الصغير تتأثر بعامل الاسعار الاجتماعية الحقيقية بدرجة أكبر من المشروعات الصناعية الكبيرة ذلك أن الصناعات ذات الحجم الصغير تتأثر بقوانين الاجور بدرجة أقل من المشروعات الكبيره • ومن ثم فان الاجور المدفوعه يمكن أن تكون أقل عن مثيلاتها فى الصناعات ذات الحجم الاكبر • وفى ذات الوقت فان التسهيلات الائتمانية متوفرة بدرجة أكبر فى المشروعات الصناعية الكبيرة وبتكلفه أقل ، ومن ثم تصبح تكلفة رأس المال أكبر فى المشروعات ذات الحجم الصغير • بالاضافة الى أن المشروعات الكبيرة تستفيد من التسهيلات الخاصة بالتعريفه الجمركية واعانات التصدير والخدمات المتاحه • وجدير بالذكر أن الصناعات الكبيرة المتكاملة تدفع ضرائب على المنتج النهائى فى حين اذا تخصصت بعض الصناعات الصغيرة فى مراحل معينة فقط من الانتاج فان كل وحده صناعية صغيرة سوف تدفع ضرائب على مرحلة انتاجية تتخصص فيها •

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول ان الصناعات ذات الحجم الصغير قد تتجه الى استخدام الاساليب كثيفة العمالة ليس بسبب أن حجمها أصغر ولكن لتعاملها مع عناصر الانتاج بأسعارها الاجتماعية الحقيقية التى تعكس التكلفة الحقيقية لمدخلات الانتاج •

ولا غرو اذن أن يصبح هدف السياسة الاقتصادية فى هذا المجال ليس منحصرا فى تشجيع الصناعات ذات الحجم الصغير ولكن يصبح الهدف والحالة هذه متركزا فى تشجيع الصناعات وأساليب الانتاج التى تستخدم عنصر العمل وهو العنصر المتوفر فى كثير من الدول النامية وليس بالدرجة الاولى لحماية الصناعات ذات الحجم الصغير واعطائها تسهيلات ائتمانية واعانات ولكن بتصحيح السياسة السعرية فى الاقتصاد القومى بحيث تعبر عن التكلفة الحقيقية لعناصر الانتاج • لذا يمكن القول أن تشجيع الصناعات الصغيرة بالتوسع فى التسهيلات الائتمانية لخفض تكلفة رأس المال قد يكون له آثار عكسية على أهداف العماله حيث سيجد أصحاب هذه الصناعات انه من الانسب استخدام أساليب كثيفة رأس المال لتوفير عنصر العمل •

٣٠ درجة الانتفاع برأس المال :

ان أحد الاساليب الفعالة فى سرعة زيادة معدلات استخدام عنصر العمل وفى ذات الوقت خفض معامل رأس المال هو الانتفاع الامثل بموارد رأس المال المتاحه وذلك بزيادة معدل الورديات[١] .

ولقد استخدمت اليابان هذا الاسلوب فى مراحل نموها المبكر حيث اتبعت أسلوب زيادة معدل تشغيل الآلات بزيادة معدل الورديات بمعدلات أكبر مما كان محققا فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت . ولقد تزايد استخدام هذا الاسلوب مع زيادة نمو الطلب على انتاج هذه الصناعات . وجدير بالذكر ان زيادة معدل تشغيل الآلات باتباع معدل ورديات أكبر يؤدى الى زيادة معدل تشغيل خدمات الصيانة ومن ثم معدل العماله الكلى [٢] .

ويمكن تقسيم انخفاض معدل الانتفاع برأس المال الى انخفاض مخطط وانخفاض غير مخطط . كما يمكن تقسيم كل منها أيضا الى انخفاض بسبب مشاكل العرض وانخفاض بسبب مشاكل الطلب .

ان الانخفاض المخطط لدرجة الانتفاع بسبب مشاكل العرض قد تنشأ نتيجة لعيوب وقصور نظام الاسعار التى تؤدى الى عدم التعبير عن التكلفة الحقيقية لعوامل الانتاج . فقد ينشأ عن هذه العيوب أن يصبح عنصر رأس المال أقل تكلفة عن سعره الحقيقى وبالتالى يصبح عنصر رأس المال أرخص نسبيا من عنصر العمل أو لتوقع أصحاب المشروعات والمنظمين زيادة مستقبله فى أسعار رأس المال أو لارتفاع تكاليف الورديات

---

(١) انظر : دكتور محمد ناظم محمد حنفى " مشكلة الانتفاع بالطاقة الانتاجية وطرق قياسها " مجلة الكفاية الانتاجية ١٩٨٢ .

(2) See : Ronis, G : "Factor Proportions in Japanese Economic Development "American Economic Review" September PP. 594-607

الليليه • أما الانخفاض المخطط لدرجة الانتفاع بسبب مشاكل الطلب يمكن أن تكـــون نتيجة لتوقع زيادة الطلب فى المستقبل القريب وبافتراض أن الآلات والمعدات لا يمكـــن تجزئتها واذا وجد توقع الى زيادة موسمية كبيرة او اذا كانت الصناعة تواجه منحنى طلـــب أقرب الى عدم المرونة[1] •

ومن جهة أخرى نجد أنه قد يتحقق انخفاض فى معدل الانتفاع بالطاقـــــة الانتاجية بسبب قصور فى عرض عناصر وعوامل الانتاج ، المهارات ، واردات المواد الخام ونصف المصنعه وكذلك بسبب زيادة غير متوقعة فى معدلات التكاليف ومشاكل التقدم الفنى والتطور التكنولوجى • أما انخفاض معدل الانتفاع غير المخطط بسبب عنصر الطلـــب فيمكن ان ينشأ نتيجة الانخفاض غير المتوقع فى الطلب لزيادة المنافسة سواء المحليـــة أو لاتباع سياسة الحرية التجارية أو بسبب الكساد وتقديرات الطلب غير الدقيقة •

ان زيادة معدلات العماله الصناعية يمكن أن تتزايد باتباع معدل أمثل للورديات ويتطلب الامر دراسات تطبيقية لدرجة الانتفاع من رأس المال وأسباب انخفاض هـــذه المعدلات حتى يمكن اختيار السياسات المناسبه لمعالجة الانخفاض فى معـــــدل التشغيل •

٤• اختيار التكنولوجى وطرق الانتاج فى القطاع الصناعى :

١/٤ نموذج اختيار طرق الانتاج :

بعد تحديد حجم وهيكل الانتاج يجب تحديد طرق الانتاج والاساليب الفنيـة ونسب تضافر عوامل الانتاج • ولا ريب أن عملية اختيار طرق الانتاج تتأثر بكثير مـــن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية • ان اختيار مستوى الكثافة الرأسمالية يتأثر

---

(1) See : Chamberlin, E.H. The Theory of Monopolistic Competition 7th edition Combridge, Harvard Univ-Press- 1958

بالنمط الاقتصادى السائد ذلك أن هذا الاختيار فى القطاع الخاص يهدف بالدرجة الاولى الى تعظيم الربح • ومن ثم نجد أن حجم وهيكل الانتاج ، الاسعار النسبية لعناصر الانتاج بالاضافة الى مرونة الاحلال تحدد المستوى التكنولوجى ودرجة الكثافة الرأسمالية والأمر يختلف فى القطاع العام حيث أنه توجد أهداف أخرى بجانب هدف تعظيم الربح مثل تحقيق مستوى مرتفع من العمالة واعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة التضخم ومعالجة العجز فى ميزان المدفوعات •• الخ • وبالاضافة الى ذلك نجد أن عملية اختيار طرق الانتاج ودرجة الكثافة الرأسمالية تظهر حين يوجد عدد من طرق الانتاج ذات الكثافة الرأسمالية المتباينه التى يمكن اتباع كل منها لانتاج نفس السلعة ، فى حين توجد بعض الصناعات التى يصبح فيها مجال الاختيار محدود •

وجدير بالذكر أن عملية الاختيار هذه تتطلب دراسة التوزيع النسبى للزيادة فى الدخل القومى بين الجزء المخصص لاجور العمال والجزء الذى يتكون منه الفائض الاقتصادى الذى يمكن تخصيصه فى عمليات اعادة الاستثمار • وتفترض النماذج الاقتصادية التى تعالج هذا الموضوع وجود قدر معين من الاستثمارات ، ثبات متوسط الاجور الحقيقية ، زيادة العمالة يتبعها زيادة فى الاجور الكلية وثبات عنصر التقدم الفنى (١) •

وتفترض هذه النماذج أنه يمكن انتاج سلعة معينة بأسلوب كثيف رأس المال الذى ينتج نسبة كبيرة من الفائض الاقتصادى ومن ثم يزداد معدل التراكم الرأسمالى ، وفى ذات الوقت يمكن انتاج هذه السلعة بأسلوب كثيف العمالة الذى يولد دخل أكبر ولكن يصبح الجزء النسبى للاجور فى الدخل كبيرا ولهذا يصبح الجزء النسبى للفائض الاقتصادى فى الدخل منخفضا •

---

(1) See : Sen, A.K Choice of Techniques, Basil Black well, Oxford 1960 .

ويمكن ايضاح العلاقات الاساسية لاختيار درجة الكثافة الرأسمالية فى القطـــاع الصناعى فى الشكل التالى :

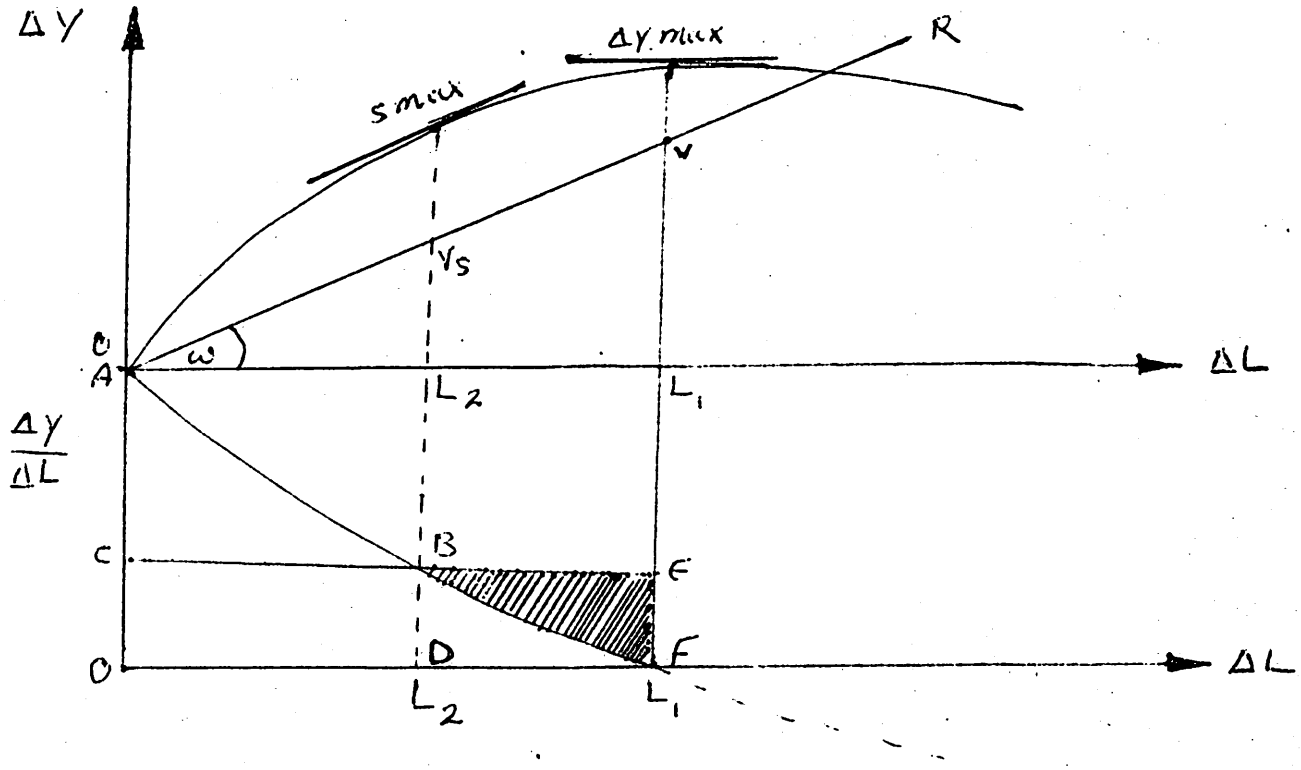

ويتكون الشكل السابق من جزئين :

الجزء العلوى يتكون من المحور الرأسى الذى يمثل الزيادة فى الدخل المحقق وعلى المحور الافقى الزيادة فى العماله ΔY المحققه فى المشروع .

الجزء السلفى يتكون من المحور الرأسى الذى يعبر عن العلاقة بين الزيادة فى الناتج والزيادة فى العمالة $\frac{\Delta Y}{\Delta L}$ والمحور الافقى الذى يعبر عن الزيادة فى العماله ΔL .

ويوضح الجزء العلوى منحنى الناتج الذى يحدد اجمالى الناتج المحقق عند كل مستوى من مستويات العماله • وينمو الناتج بمعدل متناقص مع انخفاض درجة الكثافة الرأسمالية أى أن الانتاجية الحديه ستتناقص مع زيادة عدد العمال وثبات حجم الاستثمارات أو بمعنى آخر مع انخفاض درجة الكثافة الرأسمالية • والخط المستقيم OR فى الشكل السابق يمثل مخصصات الاجور اللازم لزيادة العماله • ومع ثبات متوسط الاجور الحقيقية الذى يعبر عنها بظل الزاوية(W) فان الزيادة فى العمالة يتبعها زيادة فى الاجور الكلية (مخصصات الاجور) • وعندما يوازى المماس على منحنى الانتاج مع الخط المستقيم OR الذى يمثل الاجور الحقيقية الكلية فيمكن أن نحصل عند نقطة التقاء المماس بمنحنى الانتاج بأكبر فائض اقتصادى ممكن • ويمكن أن نحصل على أعلى دخل ممكن عند مستوى عماله قدره L_1 وتكون الزياده Ymax • والنقطة Smax على منحنى الانتاج تمثل نقطة الحد الاقصى للفائض الاقتصادى •

ويوضح المنحنى AF انخفاض الناتج الحدى مع زيادة حجم العمالة وعند النقطة F الذى تمثل الحد الاعلى للناتج Ymax الذى يمكن تحقيقه من الاستثمارات المتاحه يصبح نسبة الزيادة فى الناتج الى الزيادة فى العماله مساويه للصفر أى أن $\Delta Y/\Delta L = 0$ • هذا يعنى أن أى زيادة فى حجم العمالة يصبح قرارا غير اقتصاديا وحسب معدل معين للورديات • ويتحدد الفائض الاقتصادى فى الاسلوب كثيف رأس المال بالفرق بين L_2 Smax ، L_2 V_s أو بالفرق بين ABC ، BEF • ومما لاشك فيه أنه يوجد بعض العوامل التى تحد من اتباع الاسلوب كثيف رأس المال مثل مشكلة التجارة الخارجية ومشكلة قصور المعروض من القوى العامله الماهره وصعوبة افتراض ثبات متوسط الاجور الحقيقية (١) • وبالاضافة الى ذلك صعوبة اختيار الاسلوب كثيف رأس المال فى حالة وجود تقدم فنى محايد حيث تتساوى معدل نمو الانتاجية فى كل من الاساليب كثيفة رأس المال والاساليب كثيفة العمالة •

---

(١) أنظر: د • محمد ناظم محمد حنفى : " مقدمة عن العلاقة بين النمو الاقتصادى ونمو العمالة على المستوى القومى — معهد التخطيط القومى • مذكرة داخلية رقم ٣٧٦ مايو ١٩٧٤ ص ٤٠ — ٤٦ •

كذلك يوجد بعض الصعوبات التى تحد من اتباع الاساليب كثيفة العمالة مثل عدم امكانية اتباع الاساليب كثيفة العمالة فى بعض الصناعات الاساسية والرائدة مثل بعض الصناعات الكيماوية ، صناعات الاسمدة ، صناعة الالات المتقدمة ، صناعة الصلب ، تكرير البترول .. الخ . كما أن التوسع فى اتباع الاسلوب كثيف العمالة قد يؤدى الى زيادة الضغوط التضخمية فى الدول النامية مع زيادة معدل نمو العمالة وبالتالى زيادة نمو الاستهلاك[1].

ولقد وجه كل من Dobb ، Sen انتقادات للاسلوب التقليدى السابق حيث اوضحا أن اتباع الاسلوب الفنى كثيف رأس المال والذى يؤدى الى تحقيق أكبر فائض يمكن أن ينتج معدل مرتفع لنمو الدخل القومى فى الاجل الطويل. وذلك بافتراض أن جزءا كبيرا من الفائض الاقتصادى سيتم تخصيصه للعمليات الاستثمارية ومن ثم دفع عملية اعادة الانتاج وذلك بخلاف الاسلوب كثيف العمالة[2] .

٢/٤ مشكلة مرونة الاحلال

قد تهدف الدولة الى زيادة معدل نمو العمالة واعادة توزيع الدخل وذلك بخفض معامل رأس المال الى العمل أو بمعنى آخر خفض درجة الكثافة الرأسمالية ولكن هذا الهدف قد يواجه ببعض العقبات ذلك أن مرونة الاحلال فى بعض الصناعات وكما أوضحنا فيما سبق تضع بعض القيود على تطبيق طرق الانتاج كثيفة العمالة . ان أحد التفسيرات التى تستخدم للتعليل عن وجود معدلات كبيرة للبطالة فى الدول النامية يعتمد على افتراض أن مرونة الاحلال بين عوامل الانتاج تقترب من الصفر فى مجالات كثيرة فى

(١) انظر ايضا : د . محمد ناظم محمد حنفى : أبعاد مشكلة اختيار الاسلوب الفنى للانتاج ـ مرجع سابق ص ١٢ ـ ١٩ .

(2) See : Dobb M, An Essay on REconomic Growth and Planning, Rowtledge and Kegan, London , 1960.

الاقتصاد القومى • فاذا افترضنا أن مرونة الاحلال تساوى صفرا يصبح مجال الاختيار معدوم وتتحدد نسب تضافر عوامل الانتاج بالاسلوب التكنولوجى المتاح (١) • فاذا تميز الاقتصاد القومى بوجود وفرة فى عنصر العمل بالنسبة للتكنولوجى المتاح فسيرتفع معدل البطالة • أما اذا افترضنا حالة عكسية وهى محاولة زيادة العماله وذلك بخفض الاسعار النسبية لاحد عناصر الانتاج بالنسبة لعناصر الانتاج الاخرى فان هذا سيتضمن افتراضا ضمنيا بزيادة كبيرة فى مرونة الاحلال •

ولقد أجريت محاولات لتقدير مرونة الاحلال باستخدام نماذج الاقتصاد القياسى وكانت النتائج مشوبه ببعض القصور (٢) •

ومن أهم جوانب القصور فى هذه النماذج أنها تفترض وجود عنصرين فقط من عناصر الانتاج فى كل صناعة وتجانس وحدات عنصر العمل وتجانس وحدات عنصر رأس المال ووجود منتج واحد متجانس • ولكن لم تأخذ هذه النماذج أثر التقدم الفنى وأبعاد المشكلة فى الاجل الطويل وأثر اختلاف نوعية عنصر العمل ورأس المال ومعدل استخدام رأس المال • ومن ثم كانت النتائج المحققة فى هذا المجال غير مرضية (٣) •

---

(1) See: Eckaus,R, The Factor Proportions Problem in Underdeveloped Countries, "American Economic Review" September 1955 PP. 539-565 .

(2) See : Arrow, K., Chenery, H., Minhas, B & Solow, R "Capital-Labour Substitution and Economic Efficiency"Review of Economics and Statistics, August 1961 PP. 225-250
See also : Walter, A "Production and Cost Functions-An Econometric Survey,"Econometrica", Jan-April PP. 1-66.
See also : Fisher, F : The Existence of Aggragate Production Function "Econometrica" October, 1969 PP. 553 - 577 .

(3) See :Morawetz, D : Elasticities of Substitution in IndustryWhat Do we Learn From Econometric Estinates"? Mimeo, IBRD, DED 1973

ان دراسة طبيعة طرق انتاج السلع المختلفة والمراحل الفنية التى تمر بهـــا عمليات الانتاج تعتبر عنصر لا غنى عنه لتحديد التكنولوجى المناسب ومرونة الاحلال بـين عناصر الانتاج ومن ثم امكانية زيادة استخدام عنصر العمل • ويوجد عدد هائل مـــن السلع التى تنتج ومن الصعوبة عمل دراسة لكل سلعة الامر الذى يتطلب استخدام أسلوب التجميع بحيث يمكن تسكين المجموعات السلعية فى مجالات فنية تنقسم الى درجـــات مختلفة من الكثافة الرأسمالية ودرجات مختلفة من معدلات الاحلال بين عنصرى العمـل ورأس المال • ويوجد عدد من الاقتراحات التى قدمت للتقسيم السلعى حسب درجـات الكثافة الرأسمالية ومعدل الاحلال بين عنصرى العمل ورأس المال لن ندخل فـــى تفاصيلها فى هذا المقام[1] •

وجدير بالذكر أنه اذا تطلب انتاج نوع معين من السلع تتميز بمرونة احلال كبـيرة ولكن بدرجة معينة من الجودة فان عملية امكانية الاحلال قد تنعدم • ونجد على سبيـل المثال أن طرق الانتاج كثيفة العمالة فى صناعة الغزل والنسيج ستستبعد اذا كان الهدف هو انتاج نوع معين من النسيج يتميز بدرجة مرتفعة من الجودة • فطالما افترضنا ادخـال تغييرات فى خصائص السلع المنتجة التى تنتج بأساليب كثيفة العمالة فان هـــذا سيتطلب تغيير فى درجة الكثافة الرأسمالية وفى التكنولوجى المتبع[2] • وعلى سبيل المثال نجد أن جزء كبير من الابحاث التى تجرى فى كثير من شركات الصناعات التحويلية فـــى الولايات المتحدة تهدف الى تنمية انتاج سلع جديدة وتغيير خصائص السلع المنتجـــة

---

(1) See: Boon, G : Economic Choice of Human and Physical Factors in Production, Amsterdam North-Holland, 1964 .

(2) See : Khan A : "Appropriate Technologies "Do We Transfer, Adapt or Develop ? "Presented at Ford Foundation Seminar on Technology and Employment في Delhi ; Laguna, Philippines, International Rice Research Institute, 1973 .

الامر الذى استلزم دراسة مستمره للتغير فى مرونات الاحلال فى هذه الصناعات[1] . ولكن يوجد فى بعض مراحل العمليات الصناعية امكانية لاحلال عنصر العمل محل عنصر رأس المال حتى ولو كانت الصناعة تتميز بدرجة كبيرة من الكثافة الرأسمالية ، ومثال ذلك عمليات نقل المواد وعمليات التغليف .. الخ . ولكن بطبيعة الحال فان نوعية السلع ونوعية العملية الانتاجية وحجم المشروع قد يحتم استخدام الاساليب كثيفة رأس المال فى هذه العملية أيضا .

٣/٤ مشكلة قياس درجة الكثافة العماليه :

من أهم المشاكل التى تواجه التحليل الاقتصادى فى هذا الموضوع هو المفاهيم الاقتصادية وخاصة مفهوم درجة الكثافة العماليه وذلك بسبب مشكلة الاسعار .

فاذا افترضنا للتبسيط عنصرين من عناصر الانتاج (K) رأس المال ، (L) العمل ، ومن ثم يصبح المعامل ($\frac{L}{K}$) معبرا عن مقلوب معامل رأس المال الى العمل أو درجة الكثافة العمالية للانتاج . وطالما أن عنصر العمل وعنصر رأس المال لا يتميزان بالتجانس فان كل وحده من (K) , (L) يجب أن ترجح بمعامل حتى يمكن ايجاد صيغة لتجميع كل عنصر . ونرى أن أنسب معاملات الترجيح هو سعر الظل لكل عنصر حيث يعبر عن التكلفة الاجتماعية فى الاقتصاد القومى . وفى ذات الوقت نجد أن سعر الظل لعناصر الانتاج يسهل حسابه بدرجة أدق وأفضل من تكلفة الفرصة البديلة .

ولايضاح ذلك سوف نفترض الاتى :—

r_i ترمز لسعر الظل أو معدل العائد الاجتماعى الحقيقى لكل نوع من أنواع رأس المال فى خلال فترة زمنية معينة .

---

(1) See : Gustafoon, W : "Research and Development, New Products, and Productivity Changes. "American Economic Review - Proceeding May 1962 PP. 177-185 .

W_i لاجر الظل لكل نوع من أنواع عنصر العمل خلال فترة زمنية معينة

ومن ثم يمكن حساب درجة الكثافة العمالية X_o كما يلى :

$$X_o = \frac{\sum_i L_i \cdot W_i}{\sum_i K_i \cdot r_i}$$

فاذا كان الهدف على سبيل المثال هو تحديد درجة الكثافة العمالية بالنسبة لعنصر العمل غير الماهر L_i تصبح المعادلة كالاتى :

$$X_1 = \frac{\sum_i L_i \cdot W_i}{\sum_i K_i \cdot r_i + \sum_i L_i \cdot W_i}$$

فاذا افترضنا ادخال عناصر أخرى بالاضافة الى عنصرى العمل ورأس المال فان درجة الكثافة العمالية بالنسبة لعنصر العمل غير الماهر على أساس العلاقة بين تكلفة العنصر محل الاعتبار الى اجمالى قيمة التكاليف الكلية للانتاج تصبح كالاتى :

$$X = \frac{\sum_{il} L_{il} \cdot W_{il}}{\sum_i L_i \cdot W_i + \sum_i K_i \cdot r_i + \sum_i M_i \cdot q_i}$$

على اساس افتراض أن :

q_i ترمز لسعر الظل للعناصر الاخرى غير العمل ورأس المال .

M_i لعناصر الانتاج الاخرى .

وغنى عن البيان أنه اذا افترضنا وجود عاملين من عوامل الانتاج فان الاساليب وطرق الانتاج كثيفة العماله ليست بالضروره فى بعض الصناعات هى التى تدخر فى استخدام عناصر رأس المال فى كل وحدة منتجة أى انها ليست بالضرورة تتميز بمعدل ناتج / رأس مال مرتفع . ولا يوجد دليل على أن عددا أكبر من العمال يستخدمون معدات بسيطة يمكن أن ينتجوا ناتجا أكبر من عدد اقل من العمال يستخدمون معدات

وآلات متقدمة بافتراض ثبات حجم الاستثمارات ، بل بالعكس يمكن ان تكون الاساليب كثيفة العمالة مستوعبة لعنصر رأس المال بمعدل أكبر من الاساليب كثيفة رأس المال • أى أن الاساليب كثيفة العمالة قد تتميز بمعدل منخفض للناتج / رأس المال فى حين أن الاساليب كثيفة رأس المال قد تتميز بمعدل مرتفع للناتج / رأس المال • والامر يتوقف على نوع التقدم الفنى ، هل التقدم الفنى مستوعب لرأس المال أو مدخر لعنصر رأس المال او تقدم فنى محايد •

وتأسيسا على ما سبق قوله فانه اذا كان الهدف هو زيادة معدل العمالة واعادة توزيع الدخل فلا ريب أن تستخدم فى حساب المعاملات الاسعار الاجتماعية الحقيقية لعناصر الانتاج أى يجب استخدام أسعار الظل فى حساب درجة الكثافة العمالية ودرجة الكثافة الرأسمالية • وبالاضافة الى ما تقدم ومع ثبات العوامل الاخرى يفترض استبعاد الاساليب الفنية كثيفة العمالة التى تتميز باستيعاب كبير لعنصر رأس المال فى كل وحدة منتجة اى بمعدل ناتج / رأس مال منخفض ذلك أن هذا سوف يؤدى الى انخفاض معدل التراكم الرأسمالى الذى يعتبر ركنا اساسيا فى زيادة معدل العمالة فى الاجل الطويل •

٤/٤ مشكلة نقل التكنولوجى :

يشمل موضوع نقل التكنولوجى على ثلاثة عناصر هى : أولا : نقل التكنولوجى من دولة الى أخرى • الثانى : استحداث أو توليد تكنولوجى محلى يتناسب مع ظروف الدولة • والثالث : تكييف التكنولوجى الذى يتلاءم مع ظروف الانتاج وظروف الدولة المستوردة للتكنولوجى أى ملاءمة وتطويع التكنولوجى للظروف المحلية •

وليس من شك فى ان تسويق التكنولوجى يواجه كثيرا من الصعوبات التى لا توجد فى تسويق كثير من عناصر الانتاج الاخرى ذلك أن التكنولوجى يتميز ببعض الخصائص وعلى سبيل المثال يتناسب التكنولوجى مع بعض الظروف الخاصة ، يتداخل ضمن عناصر الانتاج الاخرى ، يتصف بعدم التجزئة وارتفاع نسبة عدم التأكد فى نجاح تطبيق التكنولوجى •

ويواجه نقل التكنولوجى بعقبتين أساسيتين الاولى : مشكلة ارتفاع تكاليف نقل التكنولوجى فى بعض أنواع الصناعات والحواجز الدولية ومشاكل احتكار التكنولوجى . والثانية : عدم ملاءمة التكنولوجى المستورد للظروف المحلية ذلك أن التكنولوجى المستورد قد صمم ليتناسب مع ظروف تشغيل فى دول أخرى تتميز بخصائص ومميزات مناخية واجتماعية واقتصادية مخالفة . ان معالجة اى عقبة دون التغلب على العقبات الاخرى سيؤدى بطبيعة الحال الى عدم امكانية استخدام نقل التكنولوجى باستيراده من دول أخرى .

أما الاسلوب الثانى وهو استحداث او توليد تكنولوجى محلى فيمكن اتباعه باستخدام سياستين الاولى تشجيع توليد تكنولوجى محلى وذلك بالحد من استيراد التكنولوجى الخارجى مثال ما حدث فى الصين الشعبية . ان توليد تكنولوجى يناسب ظروف البيئة ونسب عوامل الانتاج يؤدى الى خفض معامل رأس المال ومن ثم ادخار عنصر رأس المال وزيادة العمالة واعادة توزيع الدخل . ولقد أجريت بعض الدراسات عن افتراض تجميد التكنولوجى المتبع Technology Freeze ثم توليد بعض الاساليب الفنية التى تناسب البيئة ووجد انها قد تؤدى فى بعض الاحوال الى زيادة كبيرة فى تشغيل عنصر العمل ومن ثم المساهمة فى اعادة توزيع الدخل وادخار عنصر رأس المال[1] . ويمكن أن يتحقق ذلك اذا كان تسعير عوامل الانتاج يتم بأسلوب اقتصادى سليم يعبر عن القيمة الاجتماعية الحقيقية لعناصر الانتاج . وفى بعض الاحوال الخاصة يمكن استخدام اسلوب الاعانات لتشجيع توليد التكنولوجى فى بعض المجالات . وفى هذه الحالة تتحمل الدولة عبء عدم اتباع التكنولوجى الذى كان يمكن استيراده من الخارج .

وتلجأ بعض الدول الى انشاء هيئة هدفها القيام بالابحاث الخاصة بتوليد واستحداث تكنولوجى يلائم ظروف الدولة ولكن قد يعيب هذا الاسلوب عدم اقترابه من مشاكل الانتاج العملية واليومية . ومن ثم يرى البعض أن تكون وحدات البحوث ملحقة

---

(1) See: Weisskoff, R and oters OP., Cit. PP.151-182.

بوحدات الانتاج الكبرى حتى لا تعانى هذه الابحاث من عدم ملاءمتها لواقع العمليات الانتاجية وحتى لا توجد فجوه بين النظرية والتطبيق ، ولكن يواجه أيضا هذا الاسلوب بعض المشاكل المالية لان كثيرا من الدول المتخلفة والنامية تخصص جزء بسيط من دخل شركاتها لاغراض البحوث[1] . ويمكن القول بصفة عامة أنه يجب أن توجه هذه البحوث لتوليد تكنولوجى يتناسب مع نسب عوامل الانتاج المتاحه وبحيث يتم الانتفاع من الموارد القومية .

والاسلوب الثالث وهو تكييف التكنولوجى المستورد ليناسب الظروف المحلية يعتبر أنسب الاساليب للدول شبه الصناعية حيث يوجد طاقة انتاجية مناسبة لانتاج السلع الرأسمالية وكذلك توافر الكوادر الفنية والهندسية المناسبة ، وهذه هى الشروط التى تتطلبها عمليات تكييف التكنولوجى المستورد بنجاح [2] . ويهدف التكييف التكنولوجى بجانب استخدام موارد الانتاج المتاحة بوفرة الى خفض تكلفة الانتاج وتحسين الجوده .

ولا ريب أنه حتى بافتراض دقة تحديد أسعار عوامل الانتاج فان البدائل قد تكون محدوده فى استخدام الاساليب كيفة العمالة ذلك أن كثيرا من المعلومات الخاصة باساليب الانتاج قاصرة بالاضافة الى أن طرق الانتاج التى تناسب كثيرا من الدول النامية هى التى كانت سائدة فى الولايات المتحدة ودول غرب اوروبا من نصف قرن مضى . حتى بافتراض وجود هذا النوع من التكنولوجى فانه يتطلب فترة طويلة وجهد فى البحث عن هذه الطرق التى مازالت مناسبة لبعض الدول النامية والمتاحة فى بعض الدول المتقدمة. وبالاضافة الى ما يواجه هذا الأسلوب من مشاكل خاصة بعدم انتاج قطع الغيار والتخلف

---

(1) See: Schumacher, E "The work of the Intermediate technology, Development Group in Africa. International Labour Review ILO, July-December, 1972 PP. 75-92.

(2) See: Pach, H & Mechael, P."technological transfer, labour Absorption and Economic Development," Oxford Economic Papers, November 1969 PP. 395- 403.

التقنى وعدم القدرة على المنافسة فى مواجهة التكنولوجى الحديث • لذا كان موضـــوع تكييف التكنولوجى الحديث لظروف الدول النامية من أهم الأساليب فى نقل التكنولوجى من الوجهة العملية •

٤/٥ أثر عنصر الاجـور :

ان محاولة تقدير أثر تغير معدلات الاجور على عنصر العماله بأساليب الاقتصـــاد القياسى قد واجهت كثيرا من المشاكل التى واجهت استخدام هذه النماذج فى محاولـــة قياس مرونة الاحلال بين عنصرى العمل ورأس المال • ولقد افترض بعض مـــــن الاقتصاديين أن العمالة ودرجة الكثافة الرأسمالية تعتبران دالة فى نسبة الاجور الـــى الدخل • ولكن هذه العلاقة قد لا تتحقق طالما أن زيادة درجة الكثافة الرأسماليـــة تؤدى الى زيادة انتاجية العامل ومن ثم تؤدى الى زيادة معدلات الاجور •(1)

وغنى عن البيان أنه اذا أدت سياسة زيادة معدلات العمالة بالاساليب الـــتى تناولناها خلال هذه الدراسة الى زيادة النصيب النسبى للاجور فى الدخل القومى فان هذا سوف يؤدى الى اعادة توزيع الدخل القومى الامر الذى قد يعتبر مرغوبا من وجهـــة نظر العدالة الاجتماعية الا أن هذا قد يؤدى الى بعض الآثار العكسية على معـــدلات الادخار والاستثمار • لذا يستلزم الامر زيادة معدلات الانتفاع بالطاقة الانتاجية المتاحة ومن الاستثمارات الرأسمالية الموجوده فى الاقتصاد القومى حتى يمكن أن يصاحب زيـــادة معدلات العمالة على أساس حجم معين من الطاقة الانتاجية معدل مرتفع من التراكـــم الرأسمالى • بمعنى آخر اذا كان زيادة معدل نمو الدخل القومى والعمالة يتطلـــب زيادة فى معدل الاستثمار او النصيب النسبى للاستثمارات فى الدخل القومى اى خفض

---

(1) See: Harris, J & Michael, T : "Wages, Industrial Employment and Labour Productivity: The Kenyan Experience " Eastern Africa Economic Review, March 1969 PP. 126-142.

النصيب النسبى للاستهلاك فى الدخل القومى ومع افتراض ثبات معامل رأس المال ، فانه يمكن افتراض زيادة معدل نمو الدخل القومى والعمالة أيضا ليس بزيادة النصيب النسبى للاستثمار وخفض النصيب النسبى للاستهلاك فى الدخل ولكن زيادة العمالة والتراكم الرأسمالى وذلك باستغلال الطاقة الانتاجية وزيادة معدل الورديات .

وقد ينشأ عن سياسة التوسع فى العمالة مخاطر انخفاض متوسط الاجور الحقيقية الامر الذى يسبب بعض المشاكل لسياسة اعادة توزيع الدخل . ويمكن تفادى هذا بمحاولة زيادة الاستهلاك بمعدل يساوى معدل نمو العمالة وبذلك نضمن على الاقل عدم انخفاض متوسط الاجور الحقيقية خلال تنفيذ سياسة زيادة معدل العماله واعادة توزيع الدخل . وبعد هذه المرحلة يمكن زيادة معدل الاجور الحقيقية ومعدل الاستثمار على أساس زيادة متوسط انتاجية العامل بمعدل اكبر من معدل زيادة الاجور الحقيقية .

٥٠ الخاتمة :

تسعى كثير من الدول النامية الى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال بناء صرح صناعى وزيادة معدل نمو العمالة وتغيير هيكلها فى صالح القطاع الصناعى وخاصة الصناعات التحويلية . ويعتبر الاقتصاديون زيادة معدل نمو العمالة المنتجة أحد الاساليب الفعالة فى تحقيق العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الدخل ، ويفضل كثير منهم هذا الاسلوب عن أسلوب استخدام أدوات السياسة المالية والضريبية فى تحقيق هذه الاهداف . ويؤثر عامل الاسعار على هيكل الصناعة وطرق الانتاج ومعدل نمو العمالة ومن ثم على اعادة توزيع الدخل وذلك لتداخل عنصر الاسعار فى كثير من القرارات الاقتصادية .

وبالرغم من أن بعض من الدراسات التى أجريت فى هذا المجال قد أوضحت احتمال وجود التناقض بين أهداف زيادة الانتاج وأهداف زيادة العمالة فى بعض الصناعات التحويلية مما يؤدى الى انخفاض انتاجية رأس المال الا أنه مازالت توجد

امكانيات لزيادة معدل العمالة واعادة توزيع الدخل من خلال التوسع فى الناتج الصناعى وباتباع سياسة سعرية تعكس بقدر الامكان التكلفة الاجتماعية الحقيقية لعناصر الانتاج .

وجدير بالذكر ان النماذج الاقتصادية التى تعالج هذا الموضوع لم تلق اهتماما كبيرا من الاقتصاديين حتى منتصف السبعينات حيث بدأ الاهتمام بهذا الجانب ولكن لم يتم اختبار هذه النماذج بالدقة الكافية حتى الان .

ولقد اتضح من هذه الدراسة أنه يوجد تشابك بين عملية اعادة توزيع الدخل وعملية زيادة معدل العمالة ذلك أن سلة المستهلك الخاصة بالطبقات الفقيرة تتميز بتنوع سلعى كثيف العمالة ومن ثم يصبح ذلك حافزا للتوسع فى الصناعات التى تتميز بكثافة عمالية مرتفعة ولكن يجب الاخذ فى الاعتبار ان عدم اتباع سياسة لاعادة توزيع الدخل ومن ثم زيادة القدرة المالية للطبقات المتدرة قد يؤدى الى زيادة الميل للتوسع فى عنصر الاسكان والطلب على بعض الخدمات الامر الذى يؤدى الى نمو العمالة . أى انه يوجد بعض الاثار السلبية من سياسة اعادة توزيع الدخل على عنصر العمالة . ولكن يمكن القول ان الأثر الصافى والموازنة بين الاثار الايجابية والاثار السلبية توضح أن اعادة توزيع الدخل فى صالح الطبقات الفقيرة تؤدى الى زيادة معدل العمالة على المستوى القومى . وهذه النتيجة تعتمد على بعض الفروض من أهمها افتراض عدم اتجاه عنصر الادخار الى الانخفاض بمعدل يؤثر على معدل الاستثمار فى الصناعات كثيفة العمالة وكذلك افتراض أن عنصر العمل من التخصصات المطلوبة يتميز بمرونة عرض موجبه وأن يتم انتاج هذه السلع بأسلوب يحقق وضعا تنافسيا سليما خاصة اذا كانت الدولة تتبع مبدأ الحرية التجارية . وجدير بالذكر انه فى خلال مراحل معينة اتبعت بعض الدول النامية سياسة تشجيع الصناعات كثيفة العمالة وذلك بزيادة المشتريات الحكومية من القطاعات الانتاجية المحلية التى تنتج سلعا بأساليب كثيفة العمالة ثم اعادة توزيع هذه المشتريات من السلع حسب سياسة سعرية تناسب الطبقات ذات الدخل المحدود . ولقد ساهم هذا الاسلوب فى بعض المراحل زيادة معدل العمالة واعادة توزيع الدخل ولكن لا

يمكن أن يعتبر هذا الاسلوب أساسا لسياسة طويلة الاجل فى هذا المجال •

ولقد وجد من التجارب الاقتصادية فى بعض الدول النامية أن سياسة ترويج الصادرات من سلع الصناعات التحويلية أدت الى زيادة معدل نمو العمالة وساهمت فى اعادة توزيع الدخل أكثر مما قد كان يمكن أن يتحقق باتباع سياسة صناعية تعتمد على احلال الواردات وأن متوسط مدخلات العمل فى كل وحدة منتجة فى الصناعات التصديرية أكبر مما هو موجود فى صناعات احلال الواردات • أن سياسة احلال الواردات قد تؤدى فى مراحل معينة الى تناقض بين أهداف العمالة وأهداف الانتاج فى حين أن اتباع سياسة ترويج الصادرات قد لا تؤدى الى هذا التناقض • بالاضافة الى أن اتباع سياسة ترويج الصادرات تحقق بعض الاهداف الاخرى مثل خفض معامل رأس المال وزيادة معدل كفاءة الاستثمار وزيادة حصيلة العملات الحره وزيادة معدل الادخار • ولكن مع التسليم بأهمية صناعات ترويج الصادرات كثيفة العمالة التى يعتمد مؤيدوها على نظرية نسب عوامل الانتاج الا أنه يمكن ان تعتمد سياسة احلال الواردات ايضا على ذات النظرية ذلك أنه يمكن انشاء بعض صناعات احلال الواردات التى تتميز بوفرة عناصر الانتاج الموجوده فى الدول • بالاضافة الى انه لا يمكن اعتبار نموذج ترويج صناعات السلع الصناعية كثيفة العمالة نموذجا عاما يمكن أن يطبق فى كل الدول النامية ذلك أن هذه الدول تختلف فى خصائصها ولقد اثبتت كثير من الدراسات ان الصناعات التصديرية كثيفة العمالة تحتاج فى المتوسط الى مستويات مهارة اكبر مما تحتاجه صناعات احلال الواردات وجدير بالذكر ان سياسة احلال الواردات الصناعية تمثل أهمية خاصة فى سياسة الاعتماد على الذات فى الاجل الطويل • لقد اثبتت سياسة التوسع فى الصناعات التصديرية كثيفة العمالة نجاحا ملحوظا فى بعض الدول ذات الحجم الصغير والمتوسط فى حين وجد أن سياسة احلال الواردات تناسب الدول ذات الحجم الكبير • ولا ريب انه لا يجب أن تتركز سياسة التوسع فى الصناعات التحويلية على احد الاسلوبين اى على سياسة ترويج الصادرات أو احلال الواردات بصورة مطلقة ولكن يجب ان توجد نسب بين استخدام الاسلوبين والامر يتوقف على ظروف كل دولة •

وبالرغم من أن مجموعة صناعات سلع الاستهلاك تتصف بكثافة عمالية أكبر من مجموعة صناعات سلع الاستثمار الا أنه توجد بعض فروع صناعات سلع الاستهلاك التى تتصف بكثافة رأسمالية أكبر من بعض فروع صناعات سلع الاستثمار ومن ثم يوجد مجال أيضا لزيادة معدل نمو العمالة واعادة توزيع الدخل باستخدام هيكل سلعى لا يعتمد فقط على سلع الاستهلاك كثيفة العمالة ولكن ايضا على بعض سلع الاستثمار التى تتميز بمدخلات عمل كبيرة وبافتراض وجود عوامل الانتاج ومعدل الطلب والتكنولوجى اللازم لهذه الصناعات • ولا ريب أن التوسع فى الصناعات الاستثمارية وان كان لا يؤدى الى الاسراع فى معدل نمو العمالة واعادة توزيع الدخل فى الاجل القصير الا انه يحقق هذا الهدف بصورة فعالة فى الاجل الطويل •

وبالاضافة الى محاولة ايجاد هيكل صناعى مناسب يستخدم وحدات عمل أكبر فى وحدات السلع المنتجة يمكن أيضا اختبار مزيج سلعى فى داخل كل صناعة يتميز بمدخلات عمل مناسبة • وفى ذات الوقت يجب أن يتم اختيار مزيج سلعى يناسب بالدرجة الاولى الاحتياجات الاساسية لفئات الدخل المحدود وكذلك عناصر الانتاج المتوفرة او ما يسمى باستراتيجية تصنيع انتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع •

ويمكن الاعتماد فى بعض مجالات الصناعات التحويلية على الصناعات الصغيرة كأسلوب لزيادة معدل العمالة واعادة توزيع الدخل بشرط أن تتصف هذه الصناعات بزيادة استخدام وحدات العمل واستخدام وحدات أقل من عنصر رأس المال فى كل وحدة منتجة وأن تتميز بالتالى بانخفاض معامل رأس المال •

ان الانتفاع بالطاقة الانتاجية واستخدام معدل ورديات أنسب يساعد بطريقة فعاله فى زيادة معدل العماله ويساهم فى توزيع الدخل وفى ذات الوقت خفض معامل رأس المال • ويتطلب ذلك محاولة معالجة أسباب انخفاض معدل الانتفاع برأس المال والطاقة الانتاجية المتاحه سواء كانت بسبب مشاكل العرض أو بسبب مشاكل الطلب •

لقد كان الفكر السائد فى النظرية الاقتصادية لعدة سنوات يؤيد اتباع الاسلوب الفنى كثيف العمالة الذى يهدف الى تعظيم الناتج وتوفير الموارد الاستثمارية المحدودة والانتفاع بفائض القوى العاملة المتاحه فى الاقتصاد القومى وبالتالى يمكن تحقيق مستوى التشغيل الكامل فى أقصر وقت ممكن • ولكن وجه النقد للاسلوب التقليدى ذلك أن الاسلوب الفنى كثيف رأس المال الذى يهدف الى تعظيم الفائض الاقتصادى يمكن أن يحقق معدل مرتفع لنمو الدخل القومى وزيادة معدل التشغيل واعادة توزيع الدخل بأسلوب أكثر فعاليه من الاسلوب كثيف العمالة ولكن فى الاجل الطويل • ويفضل استخدام الاسلوب الفنى كثيف رأس المال فى حالة سريان التقدم الفنى المشجع للكثافة الرأسمالية ذلك أنه ليس بالضرورة فى بعض الصناعات أن تصبح الاساليب الفنية كثيفة العمالة هى التى تدخر فى استخدام عناصر رأس المال فى كل وحده منتجة اى انها ليست بالضرورة تتميز بمعدل ناتج / رأس مال مرتفع ، أى أنه يمكن ان تكون الاساليب كثيفة العمالة فى بعض فروع الصناعة مستوعبه لعنصر رأس المال بمعدل اكبر من الاساليب كثيفة رأس المال أما اذا اختلفت او تغيرت الشروط السابقة فانه ليس من المؤكد صلاحية اتباع الاساليب كثيفة رأس المال فى حالة وجود فائض كبير من القوى العاملة وانخفاض فى مستوى المعيشة •

ولكى يتم تطبيق أى من طرق الانتاج الفنية كثيفة العمالة او كثيفة رأس المال بكفاءة يجب محاولة ازالة اى عقبه امام نقل التكنولوجى ومحاولة استحداث وتكييف تكنولوجى يناسب مع الظروف المحلية وذلك لخفض معامل رأس المال ومن ثم زيادة كفاءة الاستثمار

وجدير بالذكر أنه يوجد بعض المرافق الاجتماعية والاقتصادية التى يجب أنشاؤها قبل البدء فى التوسع فى القطاعات الانتاجية الا أنه فى ذات الوقت يجب أن يكون التوسع فى قطاعات الخدمات الاخرى نتيجة او ملازما للتوسع فى القطاعات الانتاجية والا أدى هذا الى آثار عكسية على الانتاجية والعمالة واعادة توزيع الدخل فى الاجل الطويل • ويعتبر قطاع التشييد والتوسع فى هذا القطاع بأسلوب رشيد عنصرا هاما فى

زيادة معدل العمالة واعادة توزيع الدخل ففى كثير من الدول النامية •

وفى بداية مرحلة اتباع سياسة زيادة معدل العماله واعادة توزيع الدخل يمكن زيادة الاستهلاك بمعدل نمو يساوى معدل نمو العماله وتخصيص جزء مناسب من الزيادة فى الدخل القومى لزيادة معدل الاستثمار مع ثبات متوسط الاجور الحقيقية • وبعد اتمام هذه المرحلة يمكن أن ينمو الاستهلاك بمعدل اعلى من معدل نمو العمالة وذلك بشرط زيادة معدل نمو الانتاجية بمعدل أعلى من معدل نمو الاجور الحقيقية • ومن ثم يمكن ان يتحقق زيادة فى مخصصات الاستثمار وزيادة أيضا فى متوسط الاجور الحقيقية •

ان تحقيق الاهداف الخاصة بزيادة معدل العمالة واعادة توزيع الدخل من خلال التوسع فى برامج الصناعات التحويلية تستلزم كما أوضحنا التخصيص الرشيد لموارد الانتاج هذا يعنى أنه اذا تم تسعير عناصر الانتاج بأسعارها الحقيقية وأصبحت الاسعار معبرة عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات واذا تم تحديد اسعار الصرف الخارجى أيضا بحيث يعبر عن العلاقة الحقيقية بين العملات المحلية والعملات الاجنبية فان هذا سوف يعتبر المنطلق السليم والمحرك الاساسى لاستخدام الاساليب كثيفة العمالة وزيادة معدل التشغيل واعادة توزيع الدخل القومى • وبالاضافة الى ذلك فان اتباع سياسة سعرية سليمه يؤدى الى تشجيع انتاج السلع كثيفة العمالة ومزيج مناسب من صناعات ترويج الصادرات وصناعات احلال الواردات • ويعتبر عامل الاسعار عنصرا هاما خاصة أن عناصر الانتاج غير متجانسه ، ومن ثم يجب استخدام عدد من الاسعار لتفادى عيوب أسعار السوق المختلفة • ان تصحيح الاسعار يؤدى الى نتائج سليمه فى حالة تطبيق طرق ومعايير الربحية وكفاءة الاستثمارات • وبالاضافة الى التحديد السليم لاسعار عوامل الانتاج فان الامر يتطلب أيضا تحديد سليم لاسعار المنتجات خاصة أن مفهوم تعظيم الناتج الذى يعتمد عليه الاقتصاديون فى تشجيع الاساليب كثيفة العمالة يعتبر مفهوما غامضا طالما استبعدنا انتاج سلعة واحدة • فالناتج الكلى يتكون من مجموعة

من السلع • ومن ثم يصبح من اللازم استخدام اوزان معينة او اسعار حقيقية لكل سلعة وذلك لتجميع قيمة الناتج الكلى •

على أنه بالرغم من أهمية استخدام الاسعار كمحرك اساسى فى تخصيص عناصر الانتاج فان عيوب السوق المختلفة تستلزم التدخل الحكومى واستخدام بعض المعايير والاساليب لتوجيه وتخصيص الموارد •

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول ان الدول النامية شبه الصناعية والتى تتميز بعدم وجود تباين كبير فى توزيع الدخل القومى وتوافر عنصر العمل الماهر والكوادر الادارية والاقتصادية اللازمة للاقتصاد القومى فان استخدام أسلوب اصلاح الاسعار بحيث يعبر عن التكلفة الاجتماعية الحقيقية يمكن أن يكون اسلوبا مناسبا لهذا النوع من الدول ، بمعنى أن تكون هذه السياسة هى العنصر الاساسى لتحقيق معدل مرتفع للعمالة واعادة توزيع الدخل القومى • أما الدول المتخلفة التى تعانى من قصور فى عناصر الانتاج المختلفة بسبب أو لاخر وتتميز بعيوب كبيره فى السوق وفى الاسعار ؟ وعجز فى المهارات والكفاءات الادارية والاقتصادية ، فان الامر يتطلب زيادة اساليب التدخل الحكومى لتحقيق أهداف العمالة واعادة توزيع الدخل من خلال برامج التصنيع •

ان موضوع زيادة معدل العمالة واعادة توزيع الدخل من خلال برامج التصنيع واستخدام حافز الاسعار يتميز بأبعاد كثيره وتشابكات معقده ، وتناقضات بين أهداف زيادة العمالة واعادة توزيع الدخل وأهداف زيادة الانتاج الامر الذى يتطلب مزيدا من الدراسات النظرية والتطبيقية فى هذا المجال •